****  

**جائزة بحوث القيم السياسية والثقافية للدولة العربية الحديثة**

**جائزة أردنية موجة للباحثين الشباب العرب**

**بمناسبة**

**مئوية الدولة الأردنية 1921-2021**

مثلت قصة نشأة الدولة الأردنية وتطورها وازدهارها أنموذجًا فريدًا في الشرق الأوسط والعالم في الالتزام بالقيم السياسية ونضوجها عبر مائة عام وأربعة أجيال من الملوك في عصر تراجعت فيه أهمية الحفاظ على القيم السياسية والالتزام بها. وتمثل هذه الجائزة أداة لإيصال رسالة الدولة الأردنية للنخب العربية

**جائزة بحوث القيم السياسية والثقافية للدولة العربية الحديثة**

**(جائزة موجهة للباحثين الشباب العرب)**

**تطلق بمناسبة مئوية تأسيس الدولة الأردنية**

**مقدمة:**

بمناسبة احتفالية مئوية تأسيس الدولة الأردنية، تُعلن هذه الجائزة الموجهة للباحثين الشباب العرب، لإثراء المعرفة العربية بالمزيد من البحوث والدراسات الجادة حول أهمية القيم السياسية والثقافية للدولة العربية الحديثة، من أجل خلق نقاش ثقافي وعلمي حول مفهوم القيم السياسية والثقافية، وأهميته للدولة المعاصرة، وأهمية الاستمرارية والتجديد في القيم السياسية، وارتباطها بحقوق الإنسان، والمواطنة، وسيادة القانون ، وبآفاق تعميق فكرة الدولة في الوعي العربي المعاصر.

**فلسفة الجائزة وأهدافها:**

شكلت تجربة الدولة الأردنية الحديثة (1921-2021) حالة فريدة في الفضاء السياسي والثقافي لدول جنوب العالم المعاصرة، وفي الشرق الأوسط والعالم العربي، نظراً لقدرة هذه الدولة الصغيرة والمحدودة الموارد على الاستقرار وسط محيط غير مستقر، وقدرتها على الاستمرارية، وبالتالي شكلت أنموذجاً للدول الصغيرة والناشئة التي حققت حالة من الصمود والمنعة والاستمرارية.

لقد ساهمت القيم السياسية للدولة الأردنية في مضاعفة قدرة سلطات الدولة ومؤسساتها على التكييف الإيجابي مع الظروف الصعبة والتحديات، وصيانة الاستقرار، واستدامة التنمية والتحديث.

**القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية:**

 تبنت الدولة الأردنية، منذ نشأتها وعلى مدى مائة عام، مجموعة من القيم السياسية والثقافية والاجتماعية مكنتها من النمو المستمر، والبناء والازدهار وسط حالة طوارئ تاريخية لم تتوقف من الحروب والفوضى، وعدم الاستقرار في الإقليم، وساهمت هذه القيم في إنضاج الشرعية الوطنية للدولة، وفي تمتين العمق الثقافي والسياسي للهوية الوطنية، وفي إضفاء المزيد من التقدير على مكانة الأردن الإقليمية والدوليةفي إنضاج الشرعية الوطنية بأبعادها المختلفة، وقد استلهمت الدولة تلك القيم من تاريخها العربي الإسلامي العميق، ومن رؤيتها للحداثة والانفتاح، مما مكنها من تحقيق سمات الدولة العصرية في الاستقرار، والاستمرار، والتمثيل، والتطور.

**الاستمرارية السياسية والثقافية:**

مثلت عهود الدولة الأردنية المعاصرة عبر مائة عام استمرارية متصلة في تراكم المنهج السياسي، لم يشهد الأردن خلال قرن من عمر الدولة لحظات قطع، أو تحولات سياسية واستراتيجية قاسية، أو تحولات ثقافية حادة، واتصلت عهود الدولة الأردنية بمسيرة الملوك الهاشمين، المتَّسمة بالاستمرارية والتراكم والاستئناف

 وشهدت الدولة أربع لحظات وصل تاريخية، كل منها اتصلت بملك حافظ على التقاليد الدستورية، وحرص على إرث الأسرة الهاشمية الأردنية، مما جعل من الاستمرارية قيمة سياسية وثقافية تحتل مكانة عالية في النظام السياسي الأردني. تُدرك ملامح الاستمرارية السياسية في قيمة الدستور الأردني ومكانته في الحياة السياسية، وفي نضوج المؤسسات السياسية، وفي الانضباط السياسي للسلطات الثلاثة، وفق محددات ينظمها الإطار الدستوري والقانوني.

**الاعتدال السياسي:**

 شكل الاعتدال أبرز القيم التي مثلت وجه الأردن الإقليمي والدولي، حيث ساعدته السياسات المعتدلة على تحقيق الاندماج بين مكوناته الاجتماعية على المستوى الداخلي، ومنحته فرصة المحافظة على علاقات إيجابية إقليمياً ودولياً، وجعلت منه محوراً لا يمكن تجاوزه في رسم السياسات الجيوسياسية الخاصة بالشرق الأوسط وصياغتها. وبقيت الدولة الأردنية وفيَّة لقيمة الاعتدال السياسي؛ على الرغم مما شهده الإقليم والعالم من حولها من تحولات، وفي أكثر الظروف الدولية التي شهدت أقسى حالات الاستقطاب السياسي، وسياسات المحاور الدولية بقي الأردن قادراً على الحديث والتعاون مع الجميع .

**المشاركة :**

تأسست الدولة الأردنية على قيمة المشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية المتعددة، فقد كانت صورة الحكومات الأردنية المبكرة، ومؤسسات الدولة الناشئة في النصف الأول من القرن العشرين تعكس قوة المشاركة ومكانتها.

كما هو الحال في حرص النظام السياسي على تحقيق المشاركة السياسية في المراحل كلها، وفي أصعب الظروف؛ حيث بدأت الحياة البرلمانية في عام 1928-1929 في فترة مبكرة من عمر الدولة، وفي الوقت الذي كان البرلمان يتوقف لظروف طارئة، يوفر البدائل في النظام السياسي؛ كما حدث حينما انشئ المجلس الوطني الاستشاري في السبعينيات من القرن الماضي .

**التسامح :**

قدمت الدولة الأردنية قيمة التسامح في الممارسة السياسية، ومنحتها مكانة عالية وتحديداً في سلوك الملوك الأردنيين حيال المعارضين للحكم، حيث لم يعرف الأردن التعنت السياسي والصلف، ولا المعتقلات السرية أو السجون السياسية.

لقد عبرت الدولة الأردنية عن رؤيتها للتسامح، باعتباره قيمة عليا ومنهجاً وموقفاً أخلاقيا،ً بما ينسجم مع الإرث الذي تنتمي إليه الدولة، والمتمثلبإرث آل البيت الأطهار ورسالتهم.

**منهج الإصلاح:**

 شُيِّدت الدولة الأردنية على الإصلاح، وبدا أن الإصلاح المتعدد المداخل أداة أساسية وثابتة في بناء السياسة الداخلية للدولة، وهذا المنهج كرس الاستقرار، ومنحه معنًى سياسيًّا واجتماعيًّا أصيلًا في مسيرة الدولة.

 اتبع الحكم في الأردن مدرسة التطور؛ وليس مدرسة الثورة والتغيير الجذري، فتجسدت الرؤية الإصلاحية في البناء والتنمية، وفي إدارة علاقة المجتمع بالدولة، وفي تطوير النظرة الوطنية للوصول للحياة الفضلى، وفي كل مرحلة يدرك الملك أن المؤسسات والنخب دخلت في حالة من الاسترخاء، وأن منهج الإصلاح بات أقل كفاءة، كان الملك يقود التحولات الديمقراطية ضمن سلسلة من الخطوات الشجاعة والجريئة.

**الوسطية الإسلامية:**

 طورت الدولة الأردنية منهجها الخاص في تقديم الإسلام باعتباره دين الدولة، ومكونا أساسياً من مكونات الهوية الوطنية، وقام هذا المنهج على الوسطية في فهم الإسلام ومقاصده، مقابل الحفاظ على الصبغة المدنية للدولة.

 قام الفهم الأردني للوسطية باعتبارها مطلباً شرعياً أصيلاً، ومقصداً أسمى، ومظهراً حضارياً رفيعاً؛ فهي أفضل الأمور وأنفعها للناس، وهي الاعتدال في أمور الحياة كلها ومنهجها، وهي الاستواء والاستقامة والتوسط بين حالتين، بين مجاوزة الحد المشروع، والقصور عنه .

**الحداثة والتحديث:**

 في الوقت الذي دافعت فيه الدولة الأردنية عن الإرث الحضاري للإسلام الوسطي، وحافظت على تراث المجتمع الأردني، وعززت العناصر الإيجابية من التراث الاجتماعي للعشائر الأردنية، تمسكت الدولة بقيم الحداثة والتحديث، والانفتاح على الآخر، واحترام الحق في الاختلاف والتعددية والتنوع في حالة من الانسجام بين الأصالة والحداثة.

**الاستجابة والتكيف الإيجابي:**

طورت الدولة الأردنية خبرة فريدة في الاستجابة للتحولات الصعبة، والأحداث القاسية، وحالات الطوارئ، وعلى مدى مائة عام قدمت الدولة نماذج متعددة فيضها العامل الجيوسياسي المعقد للمنطقة، كما هو الحال في الاستجابة للتهديدات السياسية، وسياسات المحاور والاستقطاب، أو الإقصاء والتهميش والتهديدات الثقافية، كما بدا الأمر في الاستجابة لتهديدات الإرهاب والتطرف الديني، علاوة على التكيف الاقتصادي مع الظروف والتحديات.

**الوضوح السياسي والأخلاقي:**

 شيدت الدولة الأردنية خلال المائة عام سياساتها الداخلية وعلاقتها مع مواطنيها على الوضوخ الاخلاقي، ولم يعرف الأردن طوال هذه العقود المعتقلات السرية، ولم تلطخ الدولة تاريخها بدماء مواطنيها أو معارضيها، وصانت الاستقرار المبني على احترام الحقوق والواجبات، وعلى سيادة القانون والمواطنة، ما جعل المكانة الأخلاقية للدولة مميزة دوماً.

 وجسدت الدولة الأردنية قيمة الوضوخ الأخلاقي حيال القضية الفلسطينية أكثر من أي قضية أخرى في تاريخها؛ حيث منحت الدولة الأردنية، منذ التأسيس، مساحة كبيرة للقضية الفلسطينية والقدس الشريف، سواء في الحروب والتضحيات، أو في الجهود السياسية، فكانت مسألة الحقوق الفلسطينية جزءًا رئيساً من سياسات الأردن وجهوده على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وعملت المملكة على إدماج الأشقاء الفلسطينيين في المجتمع الأردني، ورعاية اللاجئين، وتوظيف مصادرها لشرعنة المطالبة الفلسطينية بكامل الحقوق، وممارسة تعبئة واسعة لتحقيق هذه الغاية في المؤسسات والاتفاقيات الدولية.

**التوازن السياسي والاجتماعي:**

 جعل الأردن من الإسلام والقومية عنصرين ومكونين أساسين للهوية الوطنية، ووازن بينهما بصورة تحقق الاندماج والتصالح على المستوى السياسي والاجتماعي، صورة جاوزت مفاعيلها المستوى الوطني تحولت إلى قيمة حضارية فريدة في الفضاء الثقافي والسياسي العربي المعاصر.

حرصت الدولة الأردنية على التوازن في سياساتها وفي قدراتها التوزيعية، حيث قام هيكل الدولة الأردنية على التوازن بين قيم الاعتدال والحداثة؛ فقد استطاع المواءمة بين الماضي والحاضر، وأتاح الفرصة للتمازج بين القيم المدنية والدينية، أو التقليد والحداثة، ووظف ما عرف بالتخصيب المتبادل (Cross-fertilization) وبدت آثار هذه القيمة في ترسيخ الاستقرار المحلي، والحافظ عليه بأبعاده الأمنية والاجتماعية، كما هو الحال في كون ممارسة هذا التوزان قد شكل واحدة من روافع العدالة الاجتماعية.

**المنعة والصمود:**

 تعدُّ المنعة: أي القدرة على المواجهة والصمود، والقدرة على التعافي من الصعوبات بسرعة، قيمة ونتاجاً لخبرة الدولة الأردنية التي بنتها على مدار المئة عام المنصرمة، وهي قيمة ميزت المؤسسات الأردنية بعمومها. وتاريخ الأردن مليءٌ بالأمثلة والخبرات التي تدلل على القدرة على تحقيق الأمن والسلم الأهليين، وتقديم الحلول العملية والعقلانية للمحيط العربي، والمساهمة في تحقيق السياسات الدولية المتوافق عليها.

**أهداف الجائزة:**

1. زيادة وعي الباحثين الشباب العرب بأهمية القيم السياسية للدولة المعاصرة في تطوير الحياة السياسية العربية المعاصرة.
2. تشجيع الباحثين الشباب العرب في تطوير أجندة بحثية عربية في قضايا الإصلاح السياسي المرتبط بمفهوم الدولة الوطنية العربية.
3. الإسهام في التراكم البحثي العربي الذي يتناول بنية الدولة العربية الحديثة ووظائفها وسبل تطويرها.
4. استلهام الدروس المستفادة من القيم السياسية للدولة الأردنية باعتبارها أحد النماذج المهمة في مجال استمرارية القيم السياسية وتجددها.

**مجالات الجائزة:**

1. مجال بحوث واقع القيم السياسية في العالم العربي الحديث والمعاصر.
2. مجال بحوث تحديث القيم السياسية للدولة العربية المعاصرة وإصلاحها.
3. مجال بحوث خبرة الدولة الأردنية ودراساتها ومنهجها في القيم السياسية للدولة.

**اللائحة التنظيمية للجائزة:**

**أولاً: شروط الترشيح للجائزة (المرشح للجائزة)**

1. أن يكون الباحث عربيّ الجنسية.
2. يجوز أن تمنح الجائزة للباحث العربي المقيم في المملكة.
3. يجوز أن تمنح الجائزة للباحث العربي المقيم في دولة أجنبية.
4. يجوز أن تمنح الجائزة للباحث المتخصص في الشؤون العربية من جنسية أجنبية على أن يثبت تخصصه في هذا المجال
5. أن يكون الباحث قد نشر على الأقل بحثًا واحدًا أو كتابًا واحدًا.
6. أن لا يقل عمر الباحث عن (20) سنة وأن لا يزيد عن (40) سنة حتى تاريخ 31/8/2021.
7. يتم الترشيح من خلال تقديم طلب الترشيح المعتمد للجائزة.

 **ثانياً: توزع قيمة الجائزة على النحو الآتي:**

1. قيمة الجائزة الأولى في كل مجال خمسة آلاف دينار أردني (5000).
2. قيمة الجائزة الثانية في كل مجال ألفان وخمسمائة دينار أردني (2500).
3. قيمة الجائزة الثالثة في كل مجال ألف دينار أردني (1000).

 **ثالثاً: يجوز أن تمنح الجائزة الواحدة لشخصين، وأن يتقاسما قيمة الجائزة.**

**رابعاً: يمنح الفائز وثيقة رسمية توثق فوزه بالجائزة.**

**خامساً: شروط البحوث والدراسات المقدمة للجائزة:**

1. أن تلتزم البحوث والدراسات بأحد مجالات الجائزة المحددة.
2. تنحصر الجائزة في البحوث والدراسات، ولا تشمل الكتب.
3. أن لا يكون البحث أو الدراسة قد تقدم بها صاحبها إلى جائزة أخرى سابقاً.
4. أن يتكون البحث أو الدراسة في الحد الأدنى من (5000) كلمة، ولا يتجاوز (12000) كلمة.
5. أن يلتزم بأصول البحث العلمي وشروطه، وبالمنهجية العلمية الواضحة.
6. أن يتمتع البحث أو الدراسة بدرجة عالية من الأصالة، وأن يقدم إضافة نوعية جديدة للمعرفة في مجاله.
7. لغة البحوث أو الدراسات (**العربية أو الإنجليزية**)
8. يحق للباحث أن يتقدم بعمل واحد لأحد مجالات الجائزة.
9. لا تمنح الجائزة لعمل سبق له الفوز بجائزة محلية أو عربية أو أجنبية.
10. يحق للجان التحكيم والتقييم حجب الجائزة في أحد المجالات دون إبداء الأسباب.
11. تقوم الجهات المنظمة للجائزة بإصدار البحوث الفائزة في إصدارات خاصة.
12. حقوق الملكية الفكرية للأعمال الفائزة لوزارة الثقافة الأردنية، وتودع في المكتبة الوطنية.

 **سادساً: يطلب من المتقدم للجائزة الإجراءات الآتية:**

1. ملء طلب الترشيح الكترونياً من الموقع الرسمي لـ ( مئوية الدولة الأردنية ) وإرساله مع إرفاق البحث المرشح الكترونيا أو ملء طلب الترشيح ورقيًا مرفقًا به ثلاث نسخ من البحث المرشح وتسليمه إلى العنوان الآتي:

وزارة الثقافة الأردنية - شارع صبحي القطب المتفرع من شارع وصفي التل : بناية رقم (20) مكتب مقرر الجائزة، أو ص. ب (6140) عمان، الرمز البريدي: الأردن 11118 - عمان

1. توقيع تعهد الأصالة والأمانة العلمية، وصحة المعلومات الواردة في طلب الترشيح.
2. رفع تعهد الأصالة والأمانة العلمية، موقعًا على الموقع أو إرفاقه موقعاً مع الطلب الورقي، وتسليمه إلى العنوان المعتمد.
3. يستلم المتقدم إشعارًا رسميًّا باستلام طلب الترشيح ومرفقاته؛ سواء إلكترونياً أو ورقياً.

 **قائمة التواريخ الرئيسة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  21 /3/2021 |  الإعلان عن الجائزة / (حفل إشهار الجائزة).  |
|  |  30/4/2021  | البدء باستقبال البحوث والدراسات المرشحة. |
|  | 31/8/2021 | أخر موعد لاستقبال البحوث والدراسات. |
|  | 31/9/2021 | الوصول إلى القائمة القصيرة للبحوث المرشحة. |
|  | 14/11/2021 | حفل إعلان الفائزين بالجائزة. |